خبراء ومختصون يشددون على ضرورة استكمال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وإقرارها

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء ومختصون في سوق العمل الى ضرورة استكمال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وإقرارها لتوحيد الجهود الرامية لمكافحة البطالة وحل الاختلالات القائمة في سوق العمل.

وتستهدف الاستراتيجية توحيد جهود مختلف الجهات والقطاعات المعنية لمواجهة البطالة وحل المشاكل المتعلقة بالتشغيل التي تعد من اهم عوائق التنمية، بالإضافة إلى تحديد مسارات واتجاهات التشغيل في بلادنا ومعالجة الاختلالات القائمة في سوق العمل.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للتشغيل على العديد من الخطط والبرامج والتوجهات المستقبلية للنهوض بعملية التشغيل وسوق العمل في اليمن وتطوير السياسات الحكومية والتشريعات الخاصة بهذا المجال لخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتنامي التشغيل في بلادنا.

كما تتضمن مؤشرات الاستراتيجية رؤية اقتصادية وتنموية متكاملة لوضعية سوق العمل في بلادنا وإيجاد تشريعات خاصة بالعمل وسياسات وبرامج خاصة بتنمية الموارد البشرية والحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني والإدارة الحكومية لسوق العمل، بالإضافة إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر أساسي للتشغيل في بلادنا.

كما تتضمن الاستراتيجية برنامجاً شاملاً للعمل اللائق بهدف الإسهام في التخفيف من الفقر والبطالة من خلال التركيز على تطوير إدارة العمل والبيئة التشريعية وفق معايير العمل الدولية وتعزيز القدرات الوطنية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز قدرات الحكومة على خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحسين مشاركة أصحاب العمل والعمّال في صياغة السياسات عبر الحوار الاجتماعي، وكذا تطوير القدرات المؤسسية لنظام معلومات سوق العمل وتعزيز تنافسية المرأة ووصولها إلى الأنشطة المولدة للدخل ووضع الاستراتيجيات النوعية التي تصب في رسم الرؤية المستقبلية لتوفير فرص عمل للشباب في ضوء متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي.

ويعكس إعداد هذه الاستراتيجية التزام الحكومة، ممثلةً بالجهات المعنية ومنظمات أصحاب الأعمال والعمّال ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الجهات لتحقيق الأهداف التي تضمن توفير فرص عمل لائقة في ظروف بيئية وتشريعية تتحقق فيها المساواة والأمن والكرامة، وكذا إيجاد عمل مؤسسي استراتيجي يمثل قاعدة أساسية مبنية على المعلومات والدراسات التي تستند عليها الخطط والبرامج الخاصة بمكافحة البطالة والتخفيف من الفقر.

وفي نفس السياق تدعو دراسة حديثة إلى ضرورة دعم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأكدت أن سوق العمل اليمني يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة بإرادة إيجابية قوية في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على ردم هذه الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وبحسب الدراسة، فإن العملية التعليمية تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل بسبب غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية، والذي أدى – إلى جانب التطورات السلبية لسير العملية التعليمية – إلى اختلال المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الاختلالات تؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد الدراسة ضعف استجابة مؤسسات التعليم والتدريب للتطورات العملية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، خاصةً المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، والذي أدى إلى انفصام التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

وتشدد الدراسة التي أعدها الدكتور مطهر العباسي على ضرورة تحديث وتطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتتواكب مع الاحتياجات المتولدة عن سوق العمل المحلي والإقليمي.

وتؤكد ضعف استجابة هذه المؤسسات للتطورات العملية والتكنولوجية لسوق العمل في اليمن، وبشكل خاص التطورات المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل المختلفة، والذي أدى إلى عدم التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

وتشير الدراسة إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل. وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتضيف الدراسة أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددةً على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمّرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

ويواجه خريجو من التعليم المهني والجامعي صعوبات جمة تقف أمام استيعابهم في سوق العمل، منها ضعف المهارات المطلوبة وتدني فرص التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، وتراجع دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الضغوط على سوق العمل، وهو ما يتطلب التفكير الجاد في البحث عن فرص عمل لتلك الأعداد المتزايدة في السوقين المحلي والإقليمي.

مناقشة مشروع موازنة محافظة لحج للعام القادم

■ ،،لحج/سبأ

ناقشت اللجنة الفرعية للموازنة بمحافظة لحج أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي سير عملية إعداد مشروع الموازنة التقديرية للعام القادم ٢٠١٢م.

وكلف الاجتماع الذي حضره الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة علي حيدره ماطر اللجنة الفنية إعداد مشروع الموازنة على سقف العام الحالي ٢٠١١م مع مراعاة الدرجات الوظيفية والنفقات التشغيلية وبإضافة العلاوات السنوية والتسويات.

وأكد الاجتماع ضرورة إعداد الكشوفات الخاصة بالموازنة المالية وموازنة المشاريع الاستثمارية للمديريات من قبل مدراء عموم المديريات وسرعة تقديمها إلى مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة.

تفريغ ٤٤ ألف طن متري من الديزل بميناء عدن

■ عدن/سبأ

أفرغت ناقلة النفط الإماراتية "دي ان تي يوسف" القادمة من ميناء الفجيرة الإماراتي، أمس باحد مراسي ميناء الزيت بمصافاة عدن ٤٤ ألف طن متري من مادة الديزل الإماراتي.

وأفادت بيانات ملاحية عن ميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" بأن الناقلة "توس توس" التابعة لمصافاة عدن والقادمة من ميناء رأس عيسى الحديدة أفرغت ٧٠ ألف طن متري من النفط المحلي .. مشيرة إلى أن تلك الشحنات من المحروقات ستوزع على كافة محطات الوقود العاملة بأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية لتأمين وتلبية احتياجات المواطنين وبإشراف لجان فنية من وزارة الصناعة والتجارية وشركة النفط اليمنية .

وكانت أربع ناقلات محلية محملة بالمشتقات النفطية من البترول والديزل وهما نفط اليمن ١ – ٤ – والمسيلة – وجرسي ايه – قد أبحرت إلى موانئ المكلا والحديدة والمخا ونشطون لذات الغرض.

دراسة تدعو لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وتطوير السوق النقدية

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة تنفيذ إجراءات إصلاحية هيكلية فاعلة لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وتطوير السوق النقدية والعمل على توسيع القنوات التمويلية المتاحة لدعم توجهات ومشاريع التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وأكدوا على أهمية تنويع المصادر التمويلية وتسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى مصادر التمويل لتحفيز الاستثمارات المحلية، وكذا الأجنبية وتشجيع المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة.

وطبقاً لدراسة حديثة أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور فؤاد العفيري، فإن هناك ضرورة للارتقاء بدور البنوك لتقوم بدور فاعل في خدمة التنمية والاستثمار، وكذا ضرورة إنشاء سوق للأوراق المالية، والأهم العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنشاء السوق المالية.

وتشير الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي لا يزال يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته، وبالتالي هناك أهمية لتعزيز أدائه بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وتشدد الدراسة على ضرورة تطوير السوق النقدية للاقتراض في ما بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، الأمر الذي يتولد عنه المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف وتؤكد أهمية تشجيع الاندماج بين المصارف كأحد الأساليب المفيدة لمواجهة التحديات الراهنة.

وترى الدراسة أن التشجيع على الاندماج، خاصةً بين المصارف الصغيرة، سيعمل على تقوية الجهاز المصرفي بشكل عام، بالإضافة إلى أن الاندماج بين البنوك سيعمل على فتح المجال الإقليمي أمامها بشكل أوسع، حيث لا تزال أنشطتها محدودة في هذا الجانب، كما لا تمتلك الكثير من المصارف اليمنية الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي.

وتوضح الدراسة أن هناك حاجة لتعديل قانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

وبحسب خبراء اقتصاد فإن هناك أهمية لمراجعة القوانين الخاصة بالبنوك، وذلك بهدف إزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثماري والمستثمرون، بالإضافة إلى أهمية معالجة مشاكل الضمانات التي تتطلبها البنوك المتخصصة لتلبية طلبات تمويل المشروعات الكبيرة، إلى جانب ضرورة وجود سوق للأوراق المالية، كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط والطويل بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

وفي نفس الصدد يدعو تقرير اقتصادي البنوك المحلية التجارية والإسلامية إلى تنويع استثماراتها والمساهمة بشكل أكبر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في اليمن.

وأكد التقرير وجود عوامل جذب واعدة في القطاع المصرفي اليمني تمثل فرصاً استثمارية واعدة ومغرية يمكن استغلالها وتوظيفها بشكل أمثل في دعم التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فأن هناك ضرورة لتقوية أداء القطاع المصرفي اليمني وتعزيز عوامل الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها والعمل على جذب مدخراته وودائعه في تمويل المشاريع المحلية التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات الواعدة وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للجهاز المصرفي التجاري والإسلامي من جانب منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن دوره ما يزال أقل من المستوى المطلوب في العملية الاستثمارية والتنموية الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات مناسبة لتشجيع البنوك للمساهمة بفعالية أكبر في النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن.

ويأتي على رأس هذه الآليات حسب ما يشير إليه التقرير توفير الضمانات القانونية اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهمية توطين شركات مساهمة وطرح اسهمها للاكتتاب العام ،وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة البنوك الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أهمية إنشاء شركة أو مؤسسة تعنى بضمان القروض تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود ٨٠٪ بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الحالية وإنشاء مصارف متخصصة بالمجال العقاري.

مناقشة قضايا العاملين بشركة كنديان نكسن بالمكلا

■ المكلا/سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني ونائب وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس أوضاع ومطالب العاملين والموظفين في شركة كنديان نكسن بتروليم يمن وشركائها في قطاعي ١٤و ٥١ .

واستعرض الاجتماع الذي ضم رئيس شركة الاستكشافات النفطية نصر الحميدي والمدير التنفيذي لشركة كنديان نكسن بتروليم يمن وشركائها باليمن السيد فيل ميلفورد ورئيس فرع الاتحاد العام لفرع النقابات بالمحافظة عوض سالم باكونة وقيادة نقابة العاملين في الشركة، ما تم إنجازه من اتفاقيات بشأن نيل العاملين والموظفين في الشركة على حقوقهم القانونية وتحسين ظروف عملهم وفقاً للاتفاق الموقع بين الشركة ونقابة العاملين فيها.

وأكد المحافظ ونائب وزير النفط حرص السلطة المحلية ووزارة النفط والمعادن على معالجة كافة القضايا الخاصة بتحسين ظروف العاملين واستلام حقوقهم وفقاً للقوانين واتفاقيات العمل المبرمة مع الشركة.

وأشادا بتفاعل قيادة الشركة مع مطالب نقابة العاملين والتزامها بدفع كافة الحقوق للعاملين والموظفين فيها والعمل على تسوية قضاياهم أولاً بأول وبما يحافظ على حقوقهم كافة.

وأكد المجتمعون ضرورة تحسين ظروف العاملين في الشركة ومعالجة كافة قضاياهم ومطالبهم الحقوقية وتسويتها وفقاً واتفاقات وأنظمة العمل والعمل على استمرار وتطوير نشاط الشركة النفطي والحفاظ على المصلحة العامة واتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة بين اليمن والشركة.

وشددوا على أهمية إشراك نقابة العمال في الشركة في عمليات التقييم الوظيفي أوفي تسوية قضايا العاملين في الشركة.

حضر الاجتماع وكيل محافظة حضرموت لشئون مديريات الوادي والصحراء عمير مبارك عمير ومدير عام مكتب وزارة النفط والمعادن بالمحافظة عبدالسلام عبدالله باعبود ورئيسا لجنتي التنمية والتخطيط والخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي ومحمد فارس بن فارس وعدد من مسئولي وزارة النفط والمعادن والاتحاد العام لنقابات عمال اليمن.

مناقشة تقارير ونماذج إعداد موازنة السلطة المحلية للسنة المالية ٢٠١٢ بالضالع

■ ،،الضالع/ سبأ

ناقشت اللجنة الفنية لإعداد الخطة والموازنة بمحافظة الضالع أمس برئاسة وكيل المحافظة صادق الادريسي التقارير والنماذج الخاصة بإعداد مشروع موازنة السلطة المحلية بالمحافظة للسنة المالية ٢٠١٢م واتخذت إزاءها الإجراءات الكفيلة ببدء التنفيذ.

واستمعت اللجنة الفنية إلى شرح مفصل من قبل مدير عام مكتب المالية بالمحافظة عبدالله البيدحي وسكرتير اللجنة احمد سلمان حول الإجراءات العملية لتنفيذ الموازنة وإعدادها في إطار الأسس والقواعد المنظمة لها والتعليمات الصادرة من وزارة المالية بهذا الخصوص.

وأقر الاجتماع إلزام المديريات برفع مشروع خططها وموازنتها التقديرية للعام المالي القادم خلال أسبوع ليتسنى للجنة الفنية المكلفة بمراجعتها وتصويبها ورفعها للمجلس المحلي لإقرارها والموافقة عليها.

وفي الاجتماع شدد الوكيل الإدريسي على الدور الذي تضطلع به اللجنة الفنية لإعداد الموازنة حسب تبويباتها المالية وبما يجسد التحول الفعلي نحو اللامركزية المالية والإدارية.

مؤكدا في الوقت ذاته ضرورة التنفيذ العملي للموازنة وفقا للاحتياجات الضرورية وتعليمات وزارة المالية.

كما حث المديريات بسرعة إعداد موازنتها ورفعها في موعدها المحدد لها وبحسب مواردها واحتياجاتها.

يذكر أن إجمالي عام الموازنة المعتمدة للسلطة المحلية بالمحافظة للعام المالي ٢٠١١م بلغ ٨ مليارات و٦٧٤مليوناً و٤٢٤ ألف ريال موزعة على الباب الأول والثاني والثالث والرابع.